**الخلاصة**

تتبنى الدولة الديمقراطية نظاماً انتخابياً معيناً يتلائم مع واقعها السياسي , والاجتماعي , والاقتصادي يتناسق مع المعايير الديمقراطية , بما يحقق العدالة الانتخابية , ويسهل على هيأة الناخبين التعبير عن إرادتهم بكل حرية , وأثبت الواقع العملي أنَّ لكل نوع من تلك الأنظمة مزايا , وعيوباً , يمتد تأثيرها إلى النظام السياسي , ومؤسساته الدستورية.

إنَّ النظام الانتخابي المختلط المعتمد في ألمانيا , رسخ كثيراً الحكم الرشيد فيها , حيث تشهد تلك الدولة استقراراً سياسياً مرتفعاً , فكان هذا النظام ملائماً جداً حسب مخرجاته لألمانيا , التي استفادت من الواقع , والتجربة المريرة التي مرت بها في عهد الدولة النازية , فتحولت ألمانيا إلى دولة ديمقراطية اجتماعية , وحققت درجات عالية في الرفاهية , وسيادة القانون , والحكم الرشيد بصورة عامة , وأصبحت في طليعة دول العالم بهذا المجال , فضلاً عن المجال الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي .

استفادت ماليزيا كثيراً من نظام الأغلبية الانتخابي , ومخرجاته , وتأثيراته , على عموم النظام السياسي , لتخلق توليفة اجتماعية , سياسية متناسقة , حققت استقراراً سياسياً ملفتاً رغم التعددية الاثنية والحزبية فيها , فترسخت معايير الحكم الرشيد فيها , رغم أنها انتهجت ديمقراطية توافقية ومقيدة احيانا , لكنها حققت بذلك نموا اقتصاديا , واجتماعيا مدهشا , تمثل بالقضاء على الفقر, وبناء الانسان وفق خطط ورؤيات استراتيجية رائدة جعلت من التجربة الماليزية مثالا يحتذى به.

أما في العراق فرغم اعتماده على نظام التمثيل النسبي في انتخاباته , والذي من المفترض أن يكون عاملاً مساعداً في استقراره السياسي , وشرعية نظامه السياسي , وهو المتحول حديثاً للنظام الديمقراطي , والمغادر لتجربة مريرة , إذ بان الحكم البعثي , الشمولي , الديكتاتوري , ألا أنَّ ذلك الاستقرار لم يتحصل , فولَّد هذا النظام تعددية حزبية مفرطة , ورغم أنه حقق مستويات جيدة من المشاركة بانتخابات متفاوتة , وتمثيلًا جيداً لمكونات المجتمع , وشرعية شكلية للنظام السياسي , ألا أنه فشل بأن يحقق الاستقرار السياسي المنشود , فأنتج في كل دوراته برلماناً منقسماً , وحكومات ذات أداء متواضع , وغلبت على مؤسساته الحزبية , والفئوية , والمناطقية , والطائفية , واستشرى الفساد في جميع مفاصل الدولة , مع ضعف أداء المؤسسات الدستورية في الرقابة , والمسائلة , وارتفعت مستويات البطالة , والفقر, وإجمالاً خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً كبيراً للنظام الانتخابي المتبع في ترسيخ الحكم الرشيد في الدول المذكورة , ولكن في الوقت نفسه يعتمد مدى تأثيره على عوامل أخرى تُساهم بزيادة , أو نقصان ذلك التأثير .